

مبادئ الدراسات القانونية

Prepared by Dr. Galal Elmasry

LAW612

Principles of legal study

Lecture 3





مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY

مبادئ الدراسات القانونية

Lecture 3

LAW612

Principles of legal study

Prepared by
Dr. Galal Elmasry

www.midocean.ae

تقسيم القانون إلى القانون العام والقانون الخاص وفروعهم

- أهم النقاط الأساسية للمحاضرة:
 - 1- تعريف القانون العام والقانون الخاص.
 - 2- فروع القانون العام.
 - 3- فروع القانون الخاص.

1- التمييز بين القانون وغيره من القواعد الاجتماعية:

- يتم تقسيم القانون إلى قانون عام وقانون خاص بناءً على العلاقات القانونية المعنية والأطراف المشاركة في تلك العلاقات. هذا التقسيم يعود إلى عهد القانون الروماني وما زال يستخدم في العديد من النظم القانونية حول العالم.
- في التقسيم التقليدي، يعتبر القانون العام هو الجزء الذي ينظم العلاقات بين الدولة ككيان سيادي والأفراد أو المؤسسات العامة. يركز القانون العام على المسائل التي تتعلق بالسيادة والسلطة العامة والقوانين الجنائية والإدارية والدستورية وغيرها من المسائل ذات الأهمية العامة.
- بالمقابل، يعتبر القانون الخاص هو الجزء الذي ينظم العلاقات بين الأفراد أو المؤسسات الخاصة. يركز القانون الخاص على المسائل التي تتعلق بالحقوق والالتزامات الخاصة بالأفراد والشركات والعقود والملكية وغيرها من المسائل ذات الأهمية الخاصة.
- وبالتالي، إذا كانت الدولة هي طرف في العلاقة القانونية وتتدخل بصفتها صاحبة السيادة والسلطة، فإننا نتعامل مع علاقة من العلاقات القانون العام. أما إذا كانت الدولة طرفاً في العلاقة ماكن ليس بصفته صاحبة السيادة والسلطة، فإننا نتعامل مع

1- التمييز بين القانون وغيره من القواعد الاجتماعية:

- وبذلك يمكن تعريف القانون العام بأنه مجموعة القواعد القانونية التي تنظم العلاقات التي تشمل الدولة كطرف فيها باعتبارها صاحبة السيادة والسلطان. يشمل ذلك العلاقات بين الدول وبين الدولة والأفراد العاديين. ويُعتبر فروع الحكومة مثل المحافظات والوزارات وبعض المصالح الحكومية جزءًا من القانون العام إذا تصرفوا باعتبارهم أصحابي السيادة والسلطان.
- أما القانون الخاص، فيعتبر مجموعة القواعد التي تنظم العلاقات بين الأفراد العاديين أو بينهم وبين الدولة إذا تدخلت في العلاقة ولكن ليس باعتبارها صاحبة السيادة والسلطان. وهو يشمل المسائل التي تتعلق بالحقوق والالتزامات الخاصة بالأفراد والشركات والعقود والملكية وما شابه ذلك. يُنظم القانون الخاص العلاقات التي تكون طرفًا فيها الأفراد العاديين بصفاتهم أفرادًا أو الأشخاص الاعتبارية.
- وبالتالي، يمكن اعتبار القانون العام والقانون الخاص كتنقسم يعتمد على وجود الدولة كطرف في العلاقة وما إذا كانت تتصرف باعتبارها صاحبة السيادة والسلطان أم لا.

- توجد طريقتان تقليديتان لتقسيم فروع القانون العام: تقسيم القانون العام إلى قانون عام خارجي وقانون عام داخلي، القسم الأول يشمل فرعًا واحدًا من فروع القانون العام وهو القانون الدولي العام، أما القسم الثاني يشتمل على أربعة فروع هي القانون الدستوري، والقانون الإداري، والقانون المالي، والقانون الجنائي.

1- القانون الدولي العام:

- القانون الدولي العام هو مجموعة القواعد القانونية التي تنظم علاقة الدولة بغيرها من الدول والمنظمات الدولية في وقت السلم أو وقت الحرب.
- موضوعاته:
- ينظم القانون الدولي العام العلاقات الآتية:
 - (أ) علاقة الدولة بغيرها من الدول في وقت السلم:
 - حيث يحدد القانون الدولي أشخاصه المتمثلة في (الدول والمنظمات الدولية)، فيبين الشروط الواجب توافرها في الدولة أو المنظمة الدولية حتى تعتبر شخصاً دولياً، كما يبين مقومات الدولة المتمثلة في (الشعب، والإقليم، والسيادة) وتحديد أشكال الدول المتمثلة في (دول تامة السيادة، ودول ناقصة السيادة).
 - ويبين طرق التمثيل الدبلوماسي بين الدول، ووسائل فض المنازعات بينها بالطرق السلمية كالمفاوضات والتحكيم والقضاء الدولي.

- (ب) علاقة الدولة بغيرها من الدول في وقت الحرب:
- ينظم القانون الدولي العلاقة بين الدول المتحاربة في وقت الحرب، فيقوم بوضع القواعد المنظمة لحالة الحرب من حيث كيفية إعلانها، وما يجوز استخدامه من أسلحة، وما لا يجوز، ويبين كيفية معاملة الجرحى والأسرى وقواعد تبادلهم، وانتهاء حالة الحرب بالهدنة أو الصلح، وتسمى هذه القواعد بقانون الحرب.
- (ج) علاقة الدولة بالمنظمات الدولية:
- لا يقتصر مصطلح أشخاص القانون الدولي على الدول، بل يشمل أيضاً المنظمات الدولية، حيث يهتم القانون الدولي بتنظيم علاقاتها مع غيرها من الدول أو المنظمات الأخرى مثل (منظمة الأمم المتحدة، أو منظمة الوحدة الأفريقية، أو جامعة الدول العربية).
 - فيبين كيفية تشكيل المنظمات واختصاصاتها والإجراءات التي تتبعها لمباشرة هذه الاختصاصات.

- مصادر القانون الدولي: القانون الدولي يستمد مصادره من عدة عناصر ومن بينها:
 - (أ) العرف: يُعْتَبَر العرف المصدر الأساسي للقانون الدولي، حيث يتمثل في الممارسات والتصرفات التي اعتادت عليها الدول وتتبعها في شؤونها الدولية، وتصبح ملزمة ومستقرة مع مرور الوقت.
 - (ب) المعاهدات: تشكل المعاهدات اتفاقيات قانونية تبرمها الدول لتنظيم قضايا محددة، وتعكس الإرادة المشتركة للدول المتعاقدة. يمكن أن تكون المعاهدات ثنائية الجانب بين دولتين أو متعددة الأطراف إذا شاركت فيها مجموعة من الدول.
 - (ج) المبادئ القانونية العامة: تشمل المبادئ التي تم الاتفاق عليها واعتمادها من قبل المجتمع الدولي كمبادئ قانونية عامة. تتضمن هذه المبادئ مبادئ مثل احترام العقود والالتزام بها، وعدم التسبب في الضرر للآخرين، وتوجيه المساعدة الإنسانية، وحقوق الإنسان، وغيرها.

- هل تعتبر قواعد القانون الدولي العام قواعد قانونية كاملة بالمعنى الصحيح؟ هناك جدل بين الفقهاء حول طبيعته القانونية. هناك اتجاه ينكر صفة القواعد القانونية للقانون الدولي العام، وهناك اتجاه يرون أنها تعتبر قواعد قانونية.
- الاتجاه الأول: يُنكر صفة القواعد القانونية للقانون الدولي العام بناءً على حجج تتمحور حول نقصان عنصرين أساسيين موجودين في القوانين الداخلية. هؤلاء الفقهاء يشيرون إلى أن القانون الدولي يفتقر إلى هيئة تشريعية دولية مُخوّلة بوضع قوانين قابلة للتطبيق على الدول. بالإضافة إلى ذلك، يُشيرون إلى عدم وجود سلطة عليا مُخوّلة بفرض العقوبات على الدول عند مخالفتها لقواعد القانون الدولي وتجاوزها.
- الاتجاه الثاني: يرون أن قواعد القانون الدولي العام تعتبر قواعدً قانونية بالمعنى الصحيح. ويردّون على الحجج السابقة بالإشارة إلى أن القانون الدولي يعتمد على مصادر أخرى تعوض نقص هيئة تشريعية مركزية، مثل العرف والمعاهدات والمبادئ القانونية العامة. كما يشيرون إلى أن القوانين الدولية قد تتضمن آليات لتسوية المنازعات وتنفيذ العقوبات على المخالفين.

2- القانون الدستوري:

- القانون الدستوري هو مجموعة القواعد التي تحدد شكل الدولة ونظام الحكم فيها. يُنظم القانون الدستوري السلطات العامة وعلاقتها ببعضها البعض، ويحدد اختصاصاتها. كما يُبين حقوق الأفراد السياسية والضمانات المتعلقة بحرياتهم.
- يعد القانون الدستوري التشريع الأعلى في الدولة، حيث يحتل القمة في التدرج التشريعي. ونتيجة لهذا التدرج، لا يجوز إصدار تشريعات تتعارض مع أحكام الدستور. يُعتبر مبدأ دستورية القوانين منتجاً لهذا الترتيب الهرمي في التشريع، حيث تكون التشريعات الأخرى ذات مستوى أدنى في المرتبة من القانون الدستوري.
- تم تبني مبدأ دستورية القوانين في العديد من دول العالم، حيث يتم اعتبار الدستور الوثيقة الأساسية التي يتم تشريع القوانين بموجبها. يتعين على جميع التشريعات الأخرى أن تكون متوافقة مع أحكام الدستور ولا تتعارض معها.

- موضوعات القانون الدستوري: تشمل:
 - (أ) تحديد شكل الدولة ونظام الحكم فيها: يتعامل القانون الدستوري مع تحديد طبيعة الدولة سواء كانت ملكية أو جمهورية، ويحدد أيضا نظام الحكم في الدولة، سواء كانت ديمقراطية، ديكتاتورية، نيابية أو غير ذلك.
 - (ب) بيان السلطات المختلفة وعلاقاتها: ينظم القانون الدستوري السلطات المختلفة الموجودة داخل الدولة، ويحدد اختصاصات كل سلطة وعلاقاتها بالسلطات الأخرى. السلطات الأساسية في الدولة الحديثة هي السلطة التشريعية، السلطة القضائية، والسلطة التنفيذية.
 - (ج) تعيين حقوق الأفراد السياسية والضمانات: يُنظم القانون الدستوري حقوق الأفراد السياسية قبل الدولة ويضمن لهم حقوقهم وحرياتهم. تشمل هذه الحقوق حرية التملك، حرية العقيدة، حرية التنقل، حرية الرأي، وغيرها من الحقوق والحريات. يهتم القانون الدستوري أيضا بتوفير ضمانات لحماية هذه الحقوق وضمان حقوق الأفراد في المحاكم والإجراءات القانونية.

3- القانون الإداري:

- القانون الإداري هو مجموعة القواعد التي تحكم نشاط السلطة التنفيذية في أداء وظيفتها الإدارية. تشمل هذه الوظيفة الحفاظ على النظام العام، بما في ذلك الأمن العام، والصحة العامة، والسكينة العامة، وإدارة وتسيير المرافق العامة بشكل مستدام ومنتظم.
- يهدف القانون الإداري إلى تنظيم سلوك السلطة التنفيذية وضمان توفير الخدمات العامة بشكل عادل وفعال، وحماية حقوق المواطنين وحرياتهم أثناء التعامل مع الإدارة العامة. يغطي القانون الإداري مجموعة واسعة من المسائل، بما في ذلك التنظيم الإداري، وإجراءات اتخاذ القرارات الإدارية، والمساءلة الإدارية، والتشريعات المتعلقة بالموظفين العامين، والقضايا المتعلقة بالمنافسة والعقود العامة.

- موضوعات القانون الإداري: يتناول العديد من الموضوعات المهمة، ومن بينها:
- 1- تنظيم الخدمات العامة: يتضمن تحديد وتنظيم الخدمات التي يقدمها القطاع العام للمواطنين في مجالات مثل الأمن، والدفاع، والمواصلات، والتعليم، والصحة.
 - 2- إدارة الأموال العامة: ينظم القانون الإداري كيفية إدارة الأموال العامة واستخدامها والمحافظة عليها، بما في ذلك التمييز بين الأموال العامة والأموال الخاصة وتطبيق القوانين المتعلقة بها.
 - 3- علاقة الدولة بالموظفين: يحدد القانون الإداري النظام القانوني المتعلق بتوظيف الموظفين العمامين، وترقيتهم، ونقلهم، وفصلهم من الخدمة، بما يضمن العدالة والشفافية في إدارة العمل العام.
 - 4- تنظيم العمل الإداري: يحدد القانون الإداري قواعد وإجراءات العمل الإداري، بما في ذلك القرارات الإدارية والعقود الإدارية، ويوضح شروط صحتها والآثار المترتبة على تنفيذها.
 - 5- الفصل في المنازعات الإدارية: يتناول القانون الإداري كيفية التعامل مع المنازعات الناشئة بين الجهة الإدارية والأفراد، ويوفر آليات للتحكيم والتسوية والمراجعة القضائية لهذه المنازعات.

- وأخيرًا، يجب أن نلاحظ أن قواعد القانون الإداري غير مقننة، أي أنها لا تجتمع في تقنين واحد مثل التقنين المدني أو التقنين الجنائي. السبب وراء ذلك هو أن قواعد القانون الإداري يتم إنتاجها بشكل رئيسي من قبل القضاء الإداري، وليس من خلال التشريع. وبالإضافة إلى ذلك، فإن قواعد القانون الإداري مرنة وقابلة للتطوير وتتغير مع مرور الوقت، وبالتالي يصعب توحيدها في نصوص ثابتة.
- لذلك، نجد أن قواعد القانون الإداري تنتشر في تشريعات متعددة، مثل قانون الإدارة المحلية وقانون الوظيفة العامة وقانون المرور، وغيرها من القوانين. هذا يعني أنه يجب الرجوع إلى هذه التشريعات المتعددة لفهم قواعد القانون الإداري المعمول بها في بلد ما.

- 4- القانون المالي:
- القانون المالي هو مجموعة القواعد التي تنظم مالية الدولة، بما في ذلك بيان الإيرادات والتفقات. يركز القانون المالي على تنظيم ميزانية الدولة وما يتعلق بها من مصادر الإيرادات مثل الضرائب والرسوم والقروض، وكذلك النفقات المختلفة التي يقوم بها الدولة.
- في الماضي، كان القانون المالي جزءاً من القانون الإداري، حيث كان ينظم الجانب المالي لنشاط الإدارة ومالية الدولة. ولكن مع مرور الوقت، استقل القانون المالي وأصبح فرعاً مستقلاً ضمن فروع القانون العام. ويهدف القانون المالي إلى تنظيم وضبط العمليات المالية للدولة بطريقة شفافة ومنصفة، وضمان استخدام الموارد المالية بشكل فعال ومستدام.
- يتضمن القانون المالي أيضاً قواعد وإجراءات للرقابة المالية والمحاسبة العامة للدولة، وتنظيم العمليات المالية للمؤسسات العامة والهيئات الحكومية. يهدف القانون المالي إلى ضمان توازن الميزانية العامة وتحقيق الاستقرار المالي للدولة.

- موضوعاته:
- يتناول القانون المالي موضوعات متعددة، ومن بين الموضوعات الرئيسية التي يبحثها القانون المالي:
 - (أ) الإيرادات العامة للدولة: يتناول القانون المالي كيفية تحصيل الإيرادات ويحدد مصادرها المختلفة. تشمل هذه المصادر الضرائب التي تفرضها الدولة على الأفراد والشركات والمؤسسات، والرسوم التي تدفع كمقابل للخدمات المقدمة من قبل المؤسسات الحكومية، والقروض التي تقتترضها الدولة لتمويل مشاريعها.
 - (ب) النفقات العامة: يتعامل القانون المالي مع المصروفات التي تقوم بها الدولة، والتي تشمل جميع المدفوعات والمصروفات التي تنفقها الدولة على مختلف المرافق العامة مثل التعليم والصحة والأمن والدفاع والقضاء، بالإضافة إلى غيرها من المرافق والخدمات العامة.
- تهدف هذه الموضوعات في القانون المالي إلى تنظيم وضبط عملية جمع الإيرادات العامة للدولة وتوزيعها بشكل عادل، بالإضافة إلى ضمان الشفافية والمحاسبة العامة للنفقات الحكومية. وتسعى المبادئ الأساسية للقانون المالي إلى تحقيق التوازن في الميزانية العامة للدولة والحفاظ على استقرارها المالي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

5- القانون الجنائي:

القانون الجنائي هو مجموعة القواعد التي تحدد الجرائم، والعقوبات المفروضة على المرتكبين، والإجراءات التي يجب اتباعها منذ وقوع الجريمة وحتى تنفيذ العقوبة. يتكون القانون الجنائي من قواعد موضوعية وقواعد إجرائية.

(أ) القواعد الموضوعية: تشمل القواعد التي تحدد الأفعال التي تعد جرائم، وتحدد العقوبات المنصوص عليها لكل جريمة. يُعرف هذا الجانب من القانون الجنائي بـ "قانون العقوبات". تهدف هذه القواعد إلى حماية المجتمع وتحقيق العدالة الجنائية من خلال تحديد ما هو محظور قانوناً وفرض عقوبات على المرتكبين.

(ب) القواعد الإجرائية: تتعلق بالإجراءات والإجراءات القانونية التي يجب اتباعها في التعامل مع الجرائم، بدءاً من تحقيق الجريمة وجمع الأدلة، ومروراً بمحاكمة المتهم وصدور الحكم وتنفيذ العقوبة. تُعرف هذه الجانب من القانون الجنائي بـ "قانون الإجراءات الجنائية". تهدف هذه القواعد إلى ضمان حقوق المتهمين وتوفير عدالة في النظام القضائي.

▪ يتكون القانون الجنائي من قسمين رئيسيين: وهما قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية.

(1) قانون العقوبات: يتعامل هذا القسم مع تحديد الجرائم وتحديد العقوبات المناسبة لكل جريمة. يتكون من قسمين فرعيين:

(أ) القسم العام: يحدد القواعد العامة للمسؤولية الجنائية بشكل عام، بدون الخوض في أحكام خاصة بكل جريمة بشكل منفصل. يتناول الجريمة بصفة عامة، بما في ذلك أنواعها وعناصرها وموانع المسؤولية وحالات الإعفاء من العقاب. كما يوضح أنواع العقوبات وحالات سقوطها وإعفاء العقوبة وتعليق تنفيذها.

(ب) القسم الخاص: يوضح الأحكام الخاصة المتعلقة بكل جريمة. يشمل الجرائم التي تتعلق بالمصلحة العامة مثل الرشوة والاختلاس والتلاعب بالمال العام والاستيلاء غير المشروع وإساءة استغلال السلطة والتزوير. ويشمل أيضًا الجرائم التي تتعلق بالممتلكات مثل السرقة والاحتيال والخيانة الأمانة. وأيضًا يتعامل مع الجرائم التي تتعلق بالأشخاص مثل القتل والضرب والاعتداء الجنسي.

(2) قانون الإجراءات الجنائية: يحدد هذا القسم الإجراءات التي يجب اتباعها منذ وقوع الجريمة وحتى صدور الحكم وتنفيذ العقوبة. يتعامل مع المسائل المتعلقة بالتحقيق وجمع الأدلة وإجراءات المحاكمة وتنفيذ العقوبة. يشمل أيضًا الطعون في الأحكام الجنائية وتفصيل إنشاء المحاكم الجنائية وهيئتها وأحكامها.

3- فروع القانون الخاص:

1- القانون المدني:

➤ القانون المدني: هو مجموعة القواعد الموضوعية التي تنظم العلاقات الخاصة بين الأفراد داخل المجتمع. يشمل هذا النوع من القاتون مجموعة متنوعة من المجالات والتخصصات التي تنظم العلاقات الأسرية، مثل الزواج والطلاق وحقوق الأطفال، وأيضاً العلاقات المالية مثل العقود والممتلكات والملكية والتعويضات. أحكام القانون الخاص تعتبر الشريعة العامة التي تنطبق على العلاقات الخاصة بين الأفراد في المجتمع، وتحكمها قوانين ولوائح محددة تختلف حسب كل دولة ونظام قانوني. تهدف هذه القواعد إلى تنظيم العلاقات الخاصة بين الأفراد وحماية حقوقهم وواجباتهم، وتحقيق العدالة والتوازن في هذه العلاقات.

3- فروع القانون الخاص:

- 1- موضوعات القانون المدني:
القانون المدني ينظم نوعين من العلاقات: روابط الأحوال الشخصية (روابط الأسرة) وروابط الأحوال العينية (الروابط المالية).
- 1- روابط الأحوال الشخصية (روابط الأسرة): تتعلق بهذه الروابط جميع العلاقات المتعلقة بنظام الأسرة. وتشمل مسائل الزواج والطلاق والآثار القانونية المترتبة على ذلك، بالإضافة إلى مسائل النسب وحقوق الأبناء والآباء المتبادلة، وأيضاً قضايا الإرث والولاية والوصاية. كما يتناول القانون المدني مسائل بداية ونهاية الشخصية، مثل الاسم والموطن والأهلية.
- 2- روابط الأحوال العينية (الروابط المالية): تتعلق بهذه الروابط نوعان من القواعد:
أ- الحقوق الشخصية أو حقوق الدائنين: وتشير إلى الروابط المالية بين شخصين، حيث يكون أحدهما دائماً والآخر مديناً. يلتزم الدائن بإجبار الشخص المدين على القيام بعمل معين أو عدم القيام به. يتضمن القانون المدني قواعد تنظم مصادر الالتزام وآثاره وانتقاله وانتهائه وإثباته وأوصافه، وكذلك ينظم العقود المدنية مثل البيع والإيجار والشراكة والتأمين وغيرها.
- ب- الحقوق العينية: وتعنى بالسلطة المباشرة للشخص على شيء مادي معين بالذات. تشمل حقوق العينية الحقوق الأصلية مثل حق الملكية وحقوق الاستخدام والاستعمال والسكن، بالإضافة إلى الحقوق العينية الثانوية مثل الرهن الرسمي والرهن الحيازي وحق الامتياز وحق الاختصاص.

3- فروع القانون الخاص:

2- القانون التجاري:

القانون التجاري هو مجموعة القواعد القانونية التي تنظم العلاقات الناشئة عن النشاط التجاري والأعمال التجارية.

موضوعات القانون التجاري تشمل ما يلي:

- 1- بيان الأعمال التجارية: يتضمن تعريف الأعمال التجارية والشروط اللازمة لاكتساب صفة التاجر، والتزامات التاجر بتسجيل دفاتر تجارية والتسجيل في السجل التجاري.
- 2- المحل التجاري: يحدد مفهوم المحل التجاري ويبين العناصر المادية والمعنوية المتعلقة به، مثل الاسم التجاري والعلامة التجارية.
- 3- الشركات التجارية: ينظم النظام الخاص بالشركات التجارية بجميع أنواعها، مثل شركات الأشخاص التعاونية والتوصية البسيطة، وشركات الأموال مع التوصية بالأسهم والمساهمة، وشركات ذات المسؤولية المحدودة.

3- فروع القانون الخاص:

- 4- إفلاس التاجر: يتناول القوانين والإجراءات المتعلقة بإفلاس التاجر في حالة تعثره عن سداد ديونه، ويحدد الشروط المتعلقة بإعلان الإفلاس والآثار الناتجة عنه على التاجر والدائنين.
 - 5- العقود التجارية: يتناول بنود وقواعد العقود التجارية، مثل عقود السمسرة وعقود الوكالة التجارية وعقود الرهن وعقود نقل الأشخاص والبضائع.
 - 6- موضوعات أخرى: تشمل براءات الاختراع والرسوم والنماذج والرسوم الصناعية، وتتضمن أيضا القوانين المنظمة للغرف التجارية واتحاد الصناعات والبورصات المالية وغيرها.
- هذه الموضوعات تعكس التركيبة الشاملة للقانون التجاري وتهدف إلى تنظيم النشاط التجاري وضمان العدالة والاستقرار في العلاقات التجارية.

3- فروع القانون الخاص:

- استقلال القانون التجاري عن القانون المدني:
- في البداية، يجب أن نفهم أن استقلال القانون التجاري عن القانون المدني لا يعني عدم وجود صلة بينهما، بل يعني أن القانون التجاري قد تطور واستقل بشكل خاص لتنظيم العلاقات التجارية.
- الأسباب التي أدت إلى استقلال القانون التجاري عن القانون المدني تشمل ما يلي:
- 1- الحاجة للتسريع في المعاملات التجارية: التجارة تتطلب سرعة وفعالية في إجراء المعاملات، ولا يمكن أن تلتزم بالقيود والإجراءات البيروقراطية الطويلة المتعلقة بالقانون المدني. لذلك، تم تطوير القانون التجاري لتوفير آليات أكثر مرونة وسرعة في إنجاز المعاملات التجارية.
 - 2- ظهور مجالات جديدة في التجارة: مع تطور التكنولوجيا وظهور عمليات مثل البنوك والبورصات والمعاملات المالية المعقدة، أصبح من الضروري وضع قواعد خاصة لتنظيم هذه المجالات الجديدة. هذه النظم قد لا تكون موجودة في القانون المدني العام، ولذلك يتم تطويرها في القانون التجاري.
 - 3- ضرورة بناء الثقة في التجارة: الثقة هي عنصر أساسي في التجارة، ولا يمكن تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية إلا إذا كانت هناك ثقة بين التجار. لذلك، تم وضع قواعد ونظم خاصة في القانون التجاري لحماية الثقة وإلزام التجار بتلبية مجموعة من الالتزامات التي تسهم في تعزيز الثقة بينهم، مثل مسك دفاتر تجارية والتسجيل في السجل التجاري.

3- فروع القانون الخاص:

ومع ذلك، يجب أن نلاحظ أن القانون التجاري لا ينفصل تمامًا عن القانون المدني. إذا لم تحتوي قوانين القانون التجاري على تنظيم معين لمسألة محددة، يجب الرجوع إلى قواعد القانون المدني لتطبيقها. فقواعد القانون المدني تعتبر الشريعة العامة وتنطبق في الحالات التي لا تتضمنها قوانين القانون التجاري. ومع ذلك، فإن هناك اختلافات في بعض الجوانب بين قواعد القانون المدني والقانون التجاري.

باختصار، القانون التجاري استقل عن القانون المدني لتلبية احتياجات العلاقات التجارية، ولتوفير السرعة والثقة والمرونة في المعاملات التجارية. ومع ذلك، لا يزال هناك صلة بينهما وقواعد القانون المدني تطبق عندما تكون هناك نقاط غير مغطاة في القانون التجاري.

3- فروع القانون الخاص:

3- القانون البحري:

- القانون البحري هو مجموعة من القواعد القانونية التي تنظم العلاقات المتعلقة بالملاحة والتجارة البحرية. يركز هذا القانون على المسائل التي تتعلق بالسفن، نظرًا لتعرض السفن في المحيط البحري للعديد من المخاطر الجسيمة ولأنها تكون بعيدة عن رقابة مالكيها وإشرافهم المباشر. ولذلك، فإنه يستحق وجود قواعد قانونية مستقلة تنظم هذه العلاقات.

3- فروع القانون الخاص:

موضوعات القانون البحري:

موضوعات القانون البحري تشمل ما يلي:

- 1- تنظيم بيع السفن والعقود المرتبطة بها: يتضمن ذلك عقود البيع والرهن والتأمين ونقل الأشخاص والبضائع وغيرها من العقود ذات الصلة بالسفينة.
- 2- تنظيم السفينة نفسها: يشمل التسجيل القانوني للسفينة، بما في ذلك تسجيل الاسم والتسجيل الوطني والجوانب القانونية الأخرى المتعلقة بحالة السفينة.
- 3- علاقات الملاك والريان والعاملين: يحدد القانون البحري المركز القانوني للريان وعلاقته بمالك السفينة وعلاقتهما بالعاملين على السفينة، وينظم المسؤوليات والالتزامات المتعلقة بذلك.
- 4- الحوادث البحرية: يتناول القانون البحري المخاطر التي قد تواجه السفن في المحيط البحري، مثل التصادمات والإنقاذ والمساعدة البحرية، وينظم القواعد المتعلقة بهذه الحوادث.
- 5- التأمين البحري: يتناول القانون البحري كيفية التأمين على السفن والبضائع والأشخاص ضد المخاطر التي قد تحدث أثناء رحلاتها في المحيط البحري.

3- فروع القانون الخاص:

- باختصار، القانون البحري يهدف إلى تنظيم العلاقات المتعلقة بالسفن والتجارة البحرية وحماية المصلحة العامة في مجال الملاحة البحرية، ويغطي مجموعة واسعة من الموضوعات لضمان سلامة وتسلسل العمليات البحرية والتجارة.

3- فروع القانون الخاص:

٤- القانون الجوي:

-القانون الجوي هو مجموعة القواعد القانونية التي تنظم العلاقات المتعلقة بالملاحة الجوية. ويعزى زيادة أهمية هذا الفرع إلى التطور الكبير للنقل الجوي في العصر الحديث.

- تتناول موضوعات القانون الجوي مسائل تتعلق بالطائرات، وتهدف إلى توضيح النظام القانوني لتسجيل الطائرات وجنسيتها وطاقمها. كما تنظم العقود المتعلقة بالنقل الجوي للأشخاص والبضائع وعقود التأمين وتسليط الضوء على حوادث الطائرات والرقابة عليها وتنظيم المطارات وجميع المسائل المتعلقة بالملاحة الجوية.

- ونظرًا لمرور الطائرات عبر المجالات الجوية لعدة دول، فإن الاتفاقيات الدولية تعد واحدة من أهم مصادر القانون الجوي، حيث لا توجد مجموعة قوانين واحدة تنظم هذا القانون بشكل شامل، بل تتعاون الدول وتبرم اتفاقيات لتنظيم القوانين والمعايير الدولية المتعلقة بالملاحة الجوية.

3- فروع القانون الخاص:

5- قانون العمل والتأمينات الاجتماعية: (أ) قانون العمل:

- قانون العمل هو مجموعة القواعد التي تنظم العلاقات بين العمال وأرباب العمل. يعد فرعًا حديثًا نسبيًا وظهر في أعقاب الثورة الصناعية، وظهرت حاجة لهذا القانون بسبب استخدام التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج وظهور طبقة العمال التي تعرضت للظلم الاجتماعي. لذلك، كان التدخل التشريعي ضروريًا لحماية حقوق هذه الطبقة وتنظيم العلاقة بين العمال وأرباب العمل.

- تتناول موضوعات قانون العمل مسائل مثل:

- 1- تنظيم العلاقة بين العامل وصاحب العمل، بما في ذلك تحديد ساعات العمل والحد الأدنى للأجور والراحة الأسبوعية والإجازات، وقواعد تشغيل النساء والأحداث.
- 2- تنظيم العلاقات العمالية الجماعية، مثل عقود العمل المشتركة وإجراءات تسوية منازعات العمل وتنظيم النقابات العمالية وتحديد اختصاصاتها.
- 3- تحديد القواعد المتعلقة بتوقيع الجزاءات على العمال وحمايتهم من الفصل التعسفي والجزاءات التأديبية التعسفية.

3- فروع القانون الخاص:

(ب) قانون التأمينات الاجتماعية:

- ظهر قانون التأمينات الاجتماعية كفرع جديد من فروع القانون، وهو يهدف إلى حماية العمال وغيرهم من فئات القوى العاملة من المخاطر الاجتماعية المختلفة، مثل الإصابات في العمل والعجز والشيخوخة والبطالة. في البداية، كانت هذه القواعد جزءًا من قانون العمل ومنصبة لحماية العمال فقط، ولكنها تطورت تدريجيًا لتصبح فرعًا مستقلًا يعرف بـ "قانون التأمينات الاجتماعية".

- يغطي التأمين الاجتماعي مختلف المخاطر الاجتماعية، ولم يعد مقتصرًا على العمال فقط، بل يشمل جميع فئات الشعب، بما في ذلك أصحاب الأعمال وغيرهم. ويوفر التأمين الاجتماعي تغطية للمخاطر مثل المرض والبطالة والعجز والشيخوخة والوفاة.

3- فروع القانون الخاص:

6- قانون المرافعات المدنية والتجارية:

- قانون المرافعات المدنية والتجارية هو مجموعة القواعد التي تحدد الإجراءات اللازمة لحماية الحقوق عن طريق السلطة القضائية، وتنظيم المحاكم المختصة في نظر الدعاوى وتحديد اختصاصاتها.

- تم تسمية هذا القانون بـ "المرافعات المدنية والتجارية" نظرًا لأنه عند وضع أول تشريع لهذا القانون في مصر، لم تكن هناك فروع أخرى للقانون الخاص قد ظهرت بعد. وفي ذلك الوقت، كان القانون المدني والقانون التجاري هما المعروفان فقط، ولذلك تم تسمية هذا القانون بـ "قانون المرافعات المدنية والتجارية".

3- فروع القانون الخاص:

- موضوعات قانون المرافعات المدنية والتجارية:
- تشمل موضوعات قانون المرافعات المدنية والتجارية الآتي:
- بيان القواعد المتعلقة بالنظام القضائي، بما في ذلك تشكيل المحاكم المدنية والتجارية ودرجاتها، وشروط تعيين القضاة وحقوقهم وواجباتهم.
 - تحديد إجراءات التقاضي أمام المحاكم، مثل رفع الدعوى والنظر فيها، وتحديد حدود الأحكام وطرق الاستئناف وتنفيذ الأحكام.
 - بيان قواعد الاختصاص القضائي المتعلقة بتوزيع الاختصاصات القضائية بين المحاكم المختلفة من حيث الاختصاص التوعى والاختصاص المحلي والاختصاص القيمي.

3- فروع القانون الخاص:

7- القانون الدولي الخاص:

- **القانون الدولي الخاص** هو مجموعة من القواعد التي تحدد القانون المناسب لتطبيقه على العلاقات ذات العنصر الأجنبي وتحدد المحكمة المختصة في نظر النزاعات المتعلقة بها.

- **في الأصل**، العلاقات بين الأفراد تكون وطنية وتخضع للقانون الوطني في جميع عناصرها. ومع ذلك، يمكن أن تتضمن العلاقات عنصراً أجنبياً إذا كان أحد الأطراف أجنبياً، أو إذا كان محل العلاقة خارج البلاد، أو إذا تمت المعاملة بناءً على عقد مبرم في بلد آخر.

- **على سبيل المثال**، إذا قام مواطن مصري ببيع عقاره في مصر لشخص آخر، فإن العلاقة ستكون وطنية في جميع عناصرها (الأشخاص والموضوع والمكان). وفي هذه الحالة، لا ينشأ أي تحدي فيما يتعلق بالقانون المناسب لتطبيقه على هذه العلاقة أو المحكمة المختصة في نظر النزاع، حيث يكون القانون المصري هو القانون المناسب للتطبيق والمحكمة المصرية هي المختصة.

- **ومع ذلك**، إذا تضمنت العلاقة عنصراً أجنبياً أو أكثر، سواء في الأشخاص أو الموضوع أو المكان، يتدخل القانون الدولي الخاص لتحديد القانون المناسب للتطبيق والمحكمة المختصة في نظر النزاع المتعلقة بها.

3- فروع القانون الخاص:

- موضوعات القانون الدولي الخاص:
تتناول قواعد القانون الدولي الخاص عدة مجالات وموضوعات مهمة. إليك
بعض الموضوعات الرئيسية في القانون الدولي الخاص:
- 1- قواعد تنازع الاختصاص القضائي الدولي: تحدد الحالات التي يكون فيها النظام القضائي لدولة ما مختصاً بالنظر في الدعاوى التي تنطوي على عناصر أجنبية، مثل القوانين المعمول بها لتحديد الاختصاص القضائي والقواعد المتعلقة بالمكان والزمان والأطراف المشاركة.
 - 2- قواعد تنازع القوانين: تحدد القانون الواجب تطبيقه على العلاقات التي تنطوي على عناصر أجنبية، مثل القوانين المعمول بها لتحديد القانون الوطني المعمول به في العقود الدولية والمسؤولية العملية والتعويضات.
 - 3- قواعد الجنسية: تنظم الجنسية وحقوق المواطنة، بما في ذلك كيفية اكتساب وفقدان الجنسية والتأشيرات والهجرة وحقوق المواطنين الأجانب في البلدان الأخرى وحماية المواطنين في الخارج.

3- فروع القانون الخاص:

- 4- قواعد الأحوال الشخصية: تتعلق بالأحوال الشخصية للأفراد مثل الزواج والطلاق والولاية على الأطفال والتبني، وتحدد القوانين المعمول بها لهذه الأمور عندما يكون للعلاقة عنصر أجنبي.
- 5- قواعد الشركات والأعمال التجارية الدولية: تنظم العلاقات التجارية والشركات الدولية، مثل العقود التجارية الدولية والاستثمارات الأجنبية المباشرة والملكية الفكرية وحل النزاعات التجارية الدولية.
- 6- قواعد القانون الدولي الخاص في القضايا الجنائية: تتناول المسائل المتعلقة بتعاون الدول في تسليم المجرمين وتسليم المعلومات والمساعدة القضائية الدولية في القضايا الجنائية.
- هذه بعض الموضوعات الرئيسية في القانون الدولي الخاص، ومن المهم ملاحظة أن هذه القواعد تختلف من بلد لآخر ويتم تطبيقها وفقا للاتفاقيات الدولية والنظم القانونية الوطنية المعمول بها في كل دولة.

أهم المراجع الموصى بها

- 1- د.أحمد السعيد الزقرد، المدخل للعلوم القانونية، الكتاب الأول، نظرية القانون، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، 2003/2002.
- 2- د.عمرو طه بدوي، المدخل لدراسة القانون، الكتاب الأول، نظرية القانون، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، مصر، 2008.
- 3- أحمد محمد الرفاعي، المدخل للعلوم القانونية، نظرية القانون، كلية الحقوق، جامعة بنها، مصر، 2008.



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

